

Distr.: General
8 August 2017
Arabic
Original: English/Arabic/French/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٠٠ (ص) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	الأرجنتين
٢	بروني دار السلام
٣	كولومبيا
٣	كوبا
٤	إكوادور
٥	العراق
٦	مدغشقر
٦	المكسيك
١٢	البرتغال
١٣	قطر
١٤	إسبانيا



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/72/150

220917 140917 17-13619 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٦١/٧١ المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية في دورتها الثانية والسبعين.
- ٢ - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع، وتلتها مذكرة شفوية ثانية مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويتضمن القسم الثاني أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستنشر أي ردود إضافية ترد بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تقدّم بها^(١).

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧]

إن الأرجنتين لن تدخر جهداً للعمل بصورة بناءة من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في وجود عالم خال من الأسلحة النووية وتعزيز أوسع توافق ممكن في الآراء في هذا الصدد. ويمثل هذا هدفاً ذا أولوية للسياسة الخارجية لبلده، يترسخ في موقفها التاريخي الداعم لنزع السلاح العام الكامل، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وستواصل الأرجنتين المشاركة في جميع المناقشات والمحافل والمفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بتحقيق هذا الهدف، من أجل إزالة الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، واقتناعاً بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية للإطار القانوني الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

إن بروني دار السلام، بوصفها دولة صغيرة، تقر بأهمية تعددية الأطراف للدفاع عن مصالحها. ولا تمتلك بروني دار السلام أسلحة نووية ولا تنوي إنتاج أو حيازة أسلحة نووية أو أي أسلحة أخرى للدمار الشامل، وبالتالي فمن مصلحة بروني دار السلام أن تكفل عدم وجود هذه الأسلحة وانتشارها. ومن أجل تحقيق ذلك، تشارك بروني دار السلام مع آخرين في التعاون من أجل إعاقه تلك التهديدات.

(١) www.un.org/disarmament/

وفي هذا الصدد، فإن بروني دار السلام نصير نشط لدعم مختلف الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وبروني دار السلام دولة موقعة على معظم الصكوك الإقليمية والعالمية الرئيسية المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، إن لم يكن كلها.

وبينما يركز البلد جهوده على كفالة الشفافية وبناء الثقة، فإنه يواصل دعوة الآخرين إلى دعم هذه الالتزامات. وفي الوقت نفسه، تؤيد بروني دار السلام رابطة أمم جنوب شرق آسيا تأييدا قاطعا في دعمها لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتؤيد بروني باستمرار المسائل المتعلقة بإقامة آليات إقليمية ودولية لتشجيع نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة بدءا من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بروني دار السلام هي دولة موقعة على اتفاقيات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية المختلفة، ولا سيما معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تقر كولومبيا بأهمية تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعملت على تحقيق توافق في الآراء في المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة من أجل المضي قدما نحو تحقيق الأهداف التي ألهمت إنشاء الأمم المتحدة، والتي تفي بمقاصدها ومبادئها.

وأكدت كولومبيا، في منتديات مختلفة، أهمية الصكوك القانونية والمؤسسات الدولية، مكررةً التأكيد على الحاجة إلى إضفاء طابع عالمي على نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، ومسلطة الضوء على أهمية هذه المسائل بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

وتشارك كولومبيا في المنتديات الدولية التي تتناول مسائل تحظى بالاهتمام العالمي، مثل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، حيث سلطت الضوء على أهمية بناء التأزر وإنشاء عمليات تكميلية لتجميع الأطر المؤسسية القائمة مع المناقشات الجديدة الدائرة بشأن هذا الموضوع.

وبالنسبة لكولومبيا، من المهم أن يجري على نحو مستمر تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولهذا السبب فإن كولومبيا طرف، أو على وشك أن تصبح طرفاً، في الصكوك الدولية الرئيسية المكرسة لهذا الغرض

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ آذار/مارس ٢٠١٧]

تكفل المفاوضات المتعددة الأطراف، المفتوحة لجميع الدول على قدم المساواة، وتيسر إضفاء طابع عالمي على الاتفاقات والتدابير والصكوك المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك التزام الدول بها.

وتؤدي التحديات التي تفرضها البيئة الدولية الراهنة إلى تعزيز الحاجة إلى تعددية الأطراف. ويجب أن تتم تسوية المنازعات القائمة داخل النظام الدولي والتهديدات التي قد تنشأ في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بالطرق السلمية. ويجب تجديد الجهود المتعددة الأطراف لكسر الجمود الذي بلغته المفاوضات بشأن آلية نزع السلاح، الذي استمر لعدة سنوات بسبب نقص الإرادة السياسية من جانب بعض البلدان.

وأكدت حركة بلدان عدم الانحياز، التي تعد كوبا عضوا فيها، أن تعددية الأطراف صالحة تماما في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأعادت تأكيد عزمها على تعزيز تعددية الأطراف كمبدأ أساسي ينبغي أن يكون أساسا للمفاوضات بشأن هذه المسائل، بما فيها المسائل ذات الأولوية مثل نزع السلاح النووي.

ولا يمكن بلوغ هدف نزع السلاح وتحديد الأسلحة عن طريق تدابير انفرادية. وأظهرت التجربة أن بعض الدول تتذرع بتهديدات مزعومة للأمن القومي لتبرير تعزيز وتنفيذ تدابير انفرادية تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وتقوض تعددية الأطراف والاتفاقات المتعددة الأطراف، وتضعف الثقة في النظام الدولي وفي الأسس التي تقوم عليها الأمم المتحدة نفسها.

وكوبا، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة ودولة طرفا في العديد من معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار، تؤكد من جديد التزامها بتشجيع تعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها.

ويعد السعي إلى إبرام اتفاقات من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف أمرا ضروريا من أجل اعتماد حلول جماعية، ولكي يتم التوصل إلى الوسيلة الفعالة الوحيدة الطويلة الأجل لصون السلم والأمن الدوليين.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

تشعر إكوادور بارتياح على نحو خاص لأن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تمكن من أن يوافق بتوافق الآراء، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، على التوصيات المتصلة بأهداف وجدول أعمال تلك الدورة، مما يشير بوضوح إلى أن تعددية الأطراف يمكن، بل وينبغي، أن تكون المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه العمل المتعلق بنزع السلاح. وتعرب أيضا عن رضائها عن أن هيئة نزع السلاح تمكنت، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، بعد نحو عقد من عدم الاتفاق، من أن تتفق على التوصيات المتعلقة ببند من البنود المدرجة على جدول أعمالها هو: تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

وترى إكوادور أن هذه الأعمال وسائر الأعمال التي قامت بها الجمعية العامة إيجابية جدا لأنها أكدت من جديد، في بيئة دولية تتسم باتخاذ بعض البلدان إجراءات انفرادية من جانبها فقط، على ضرورة تعزيز تعددية الأطراف، بوصفها الآلية الرئيسية لضمان السلم والأمن العالميين.

وإكوادور كمناصرة ومعززة للقانون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات، تؤيد كل الإجراءات الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وتؤيد أيضا الصكوك الدولية التي ستؤدي إلى الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، فإنها تعارض سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وترى إكوادور أن الاجتماعات ومؤتمرات القمة الدولية التي تتناول مسائل تثير قلقا دوليا، مثل تلك المتعلقة بالأمن النووي، ينبغي أن تكون مفتوحة لجميع الدول على قدم المساواة، تماشيا مع مبدأ تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

يدعم العراق مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الجوهرى لمعالجة الشواغل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار وباعتباره الأداة الفعالة لضمان نجاح ذلك. فمن غير الممكن تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار بصورة فردية ولا يمكن أن تشكل التدابير الانفرادية والاتفاقات الثنائية والإقليمية التي تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار من حيث نطاقها بديلاً عن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف. ولتحقيق ذلك يلزم بذل جهود متضافرة من جانب جميع الدول للتصدي للتهديدات المحتملة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وخصوصاً فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وإن تمسك حكومة جمهورية العراق باتفاقيات ومعاهدات وقرارات نزع السلاح وعدم الانتشار يأتي إيماناً منها بتحقيق عالمية الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والامتنال لها دون تمييز والقضاء الكامل على تلك الأسلحة، كركيزة من الركائز الأساسية التي تعزز السلام والاستقرار العالمي وتوفر للمجتمع الدولي ضمانة حقيقية في الحد من استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها.

وإن تبني الجمعية العامة للقرارات المتعلقة بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يُعد خطوة مهمة تجاه تعزيز العمل الدولي المشترك لتوحيد الجهود لنزع السلاح ومنع الانتشار، لا سيما وأن التحديات التي يشهدها العالم تتطلب اتخاذ تدابير جماعية وفعالة لمواجهة أية أخطار تهدد السلم والأمن الدوليين لا سيما في ظل انتشار التنظيمات الإرهابية وخشية حصولها على المواد التي تدخل في صناعة أسلحة الدمار الشامل.

ويمكن تلخيص وجهة نظر حكومة جمهورية العراق فيما يتعلق بالقضايا الأساسية ذات الصلة بتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار فيما يلي:

- ينبغي أن يبقى موضوع نزع السلاح النووي على رأس أولويات مؤتمر نزع السلاح وتشجيع أي جهد يبذل أو أية مفاوضات تجري بين الدول الحائزة على تلك الأسلحة من أجل التوصل إلى خفض جدي للأسلحة النووية وصولاً إلى عالم خالٍ منها والعمل على إيجاد صك قانوني دولي ملزم تقوم بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بإعطاء ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة لتلك الأسلحة بعدم استخدام، أو التهديد باستخدام، الأسلحة النووية من جانبها وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها التقدم نحو تحقيق هذا الهدف.

- دعم وتعزيز تدابير وإجراءات تحقيق عالمية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار ودعم وتعزيز نهج التعددية الذي تستند إليه المنظمات الدولية في تحركها لحث جميع الدول على الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي من شأنه المساهمة في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والسيطرة على المواد الداخلة في صناعتها.
- الالتزام الدولي بالسعي إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة على المواد الداخلة في صناعتها.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠١٧]

تشدد منظمة الأمم المتحدة على النقاط التالية:

- من المهم المحافظة على الاتفاقات الحالية للحد من الأسلحة، التي كانت ثمرة تعاون دولي ومفاوضات متعددة الأطراف للتصدي لمسائل الأمن الدولي؛
- تعد تعددية الأطراف المبدأ الأساسي الذي يجب أن ينظم تسوية أي مسائل متعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

ويمكن أن يكون النظر في المعاهدات والاتفاقات الدولية القائمة، من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نقطة الانطلاق في سياق القرار ٦١/٧١. فهو مسألة متعلقة بتجديد الالتزامات التي تم التعهد بها دعماً للتعاون الدولي المتعدد الأطراف.

وثمة حاجة إلى تكرار توجيه الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء للمشاركة، دون تمييز وبشفافية، في مفاوضات متعددة الأطراف في هذا المجال. وهذه المفاوضات ينبغي أن تفضي إلى اعتماد اتفاقية تكون مقبولة من الجميع، وتعالج جميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي لمدغشقر أن تشارك بنشاط في هذه المفاوضات.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

المكسيك نصير معترف به وقوي لتعددية الأطراف. وترى المكسيك، تمشياً مع سياستها الخارجية، إنه لن يكون من الممكن، إلا من خلال النهج والحلول المتعددة الأطراف، التوصل إلى اتفاقات ووضع استراتيجيات للتصدي للتحديات في المجالات المتنوعة للأمن الدولي، والسياسات الإنمائية، وتغير المناخ، وحقوق الإنسان، والتطوير التدريجي للقانون الدولي.

واتساقا مع معتقداتها، تدعو المكسيك إلى بناء عالم أكثر سلاما وأمانا، يستند إلى القانون الدولي والتعاون والعلاقات الودية بين الدول والتسوية السلمية للنزاعات، وليس إلى الاستقرار الزائف الذي توفره مخزونات الأسلحة التقليدية والنووية، وفقا لآراء بالية يعتنقها البعض.

وكان تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أحد أولويات السياسة الخارجية المكسيكية منذ اللحظة الأولى للأمم المتحدة. والمكسيك بلد معروف بنضاله الطويل من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتدرك المكسيك الآثار المدمرة القصيرة والطويلة الأجل لأي تفجير نووي على السكان والبيئة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ولذلك، وطبقا للمبادئ الدستورية التي تنظم سلوك سياستها الخارجية وبرنامج الأمن القومي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، المنشور في الجريدة الرسمية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ستواصل المكسيك بنشاط وبشكل حاسم تعزيز المبادرات في المحافل المتعددة الأطراف بهدف القضاء على الأسلحة النووية وحظرها، من أجل الحفاظ على عالم خال من هذا البلاء.

وبناء على ذلك، وفي مناسبات مختلفة في العام الماضي، قامت المكسيك، إلى جانب دول أخرى، بتشجيع الإجراءات المتعددة الأطراف لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، مؤكدةً بذلك اقتناع البلد بأن تعددية الأطراف هي السبيل إلى تعزيز التعاون والعلاقات الودية بين الدول، وبالتالي تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتتضمن الإجراءات التي اتخذتها المكسيك ما يلي:

- في عام ٢٠١٧، شاركت المكسيك في دورة هيئة نزع السلاح التي خرجت، بعد أكثر من عقدين من عدم الاتفاق، بوثيقة تتضمن توصيات بشأن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وتشارك أيضا في دورات مؤتمرات نزع السلاح، حيث من المتوقع أن ينكسر في القريب العاجل الجمود السائد.
- تشجع المكسيك بقوة التنفيذ الكامل والانضمام العالمي إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، لأن هذا الصك الرئيسي المتعدد الأطراف والملزم قانونا يسهم في الهدف المشترك المتمثل في إقامة عالم سلمي وأكثر أمنا للأجيال الحاضرة والمقبلة.
- تشارك المكسيك بنشاط في اجتماعات الخبراء الحكوميين واجتماعات الدول الأطراف، معززة التعاون والمساعدة فيما بين الأطراف في بناء وتعزيز القدرات الوطنية، وتعزيز تبادل المعارف والخبرات والتقدم العلمي والتكنولوجي، وخاصة فيما بين البلدان ذات المستويات المختلفة في التنمية، لمعالجة ومنع تفشي الأمراض المعدية، والتصدي للهجمات المحتملة بعوامل بيولوجية.
- في هذا السياق، وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قدمت المكسيك على أساس طوعي، تقريرها الوطني بشأن تدابير بناء الثقة لعام ٢٠١٦، وهو متاح للعموم.
- في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أكدت المكسيك من جديد التزامها القوي بحظر تطوير وإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية، وبالإزالة التامة لها. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت

المكسيك مجددا التزامها الكامل بالتعاون تعاوننا تاما لتحقيق تعددية الأطراف الفعالة التي تعزز وتسهم في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الوقت المحدد.

وشاركت المكسيك في عام ٢٠١٦ في جهود متعددة الأطراف لمواصلة الترويج للتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها، مشددةً في هذا الصدد على ما يلي:

(أ) تولت المكسيك أولاً رئاسة الدورة العشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وسلمت المنصب إلى ألمانيا في الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

(ب) شاركت المكسيك بنشاط بصفتها عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الفترة المشمولة بالتقرير في الدورات الثانية والثمانين (تموز/يوليه ٢٠١٦)، والثالثة والثمانين (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) والرابعة والثمانين (آذار/مارس ٢٠١٧)، واجتماعي المجلس الثاني والخمسين (تموز/يوليه ٢٠١٦) والثالث والخمسين (نيسان/أبريل ٢٠١٧)، وشاركت في مختلف المناقشات وعمليات التصويت المتصلة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وما زعم عن استخدام عامل مؤثر على الأعصاب في المطار الدولي في كوالالمبور، ماليزيا، من بين مواضيع أخرى.

(ج) بالمثل، ترصد التقدم المحرز في تدمير مخلفات المخزونات الكيميائية المعلنة في العراق وليبيا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

(د) تشارك المكسيك بصورة بناءة في مختلف اجتماعات المشاورات غير الرسمية التي تعقدها الأفرقة العاملة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي سائر الأفرقة، بغية الإسهام في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإجراء متابعة لها في الوقت المحدد. وهي تشمل اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالأولويات المقبلة، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإرهاب، وكذلك الفريق العامل الفرعي المعني بالجهات من غير الدول، وهي اجتماعات تناقش الجوانب الرئيسية للتحديات المصادفة والفرص المتاحة للمنظمة في التحضير للمؤتمر الاستعراضي الرابع المقرر عقده في عام ٢٠١٨.

(هـ) لدعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، استضافت المكسيك التدريب دون الإقليمي بشأن التصدي للحوادث التي تنطوي على عوامل الحرب الكيميائية والمواد الكيميائية الصناعية السامة، الذي أجري في أيار/مايو ٢٠١٦ في مدينة غوادالاخارا، وتقوم بالتحضير لاستضافة التمرين الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمحاكاة الاستجابة لحالات الطوارئ الكيميائية، الذي سيجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في مكسيكو سيتي.

(و) شارك أيضاً مسؤولون مكسيكيون من مختلف المؤسسات الحكومية والأكاديمية في دورات وحلقات عمل ومؤتمرات واجتماعات مختلفة عقدتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويضم المجلس الاستشاري المعني بالتحقيق والتوعية، الذي أنشأته مؤخراً منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بين أعضائه الخمسة عشر البروفيسور المكسيكي، بنجامين رويز لويولا.

(ز) تقدم المكسيك بشكل متكرر تبرعات إلى صندوق التبرعات لتقديم المساعدة التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل دعم تنفيذ المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشأن المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، باعتبارها أحد البلدان الـ ١٤ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي اعتمدت تشريعات للامتثال لجميع تدابير التنفيذ الأولية المنصوص عليها في المادة السابعة من الاتفاقية.

(ح) ردا على حادثة الأسلحة الكيميائية التي وقعت في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في مدينة خان شيخون في محافظة إدلب في الجمهورية العربية السورية، أدانت حكومة المكسيك بقوة إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف، وأكدت من جديد أن استخدامها يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن أنه يعتبر جريمة حرب وعملا غير مقبول يهدد السلم والأمن الدوليين. وأكدت المكسيك هذا الموقف بعد أيام في بيان مشترك صدر مع بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية للإعراب عن بالغ قلقها إزاء تصاعد العنف في سورية، وإدانة الاستخدام اللاإنساني للأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين بأشد العبارات.

• تشترك المكسيك بنشاط وبشكل بناء في مختلف المحافل المتعددة الأطراف والإقليمية التي تتناول مسألة نزع السلاح النووي. وفي سياق اجتماعات اللجنة الأولى، خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، التي عقدت من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قدمت المكسيك، بصفقتها الوطنية أو بتأييد من بلدان أخرى، القرارات التالية بشأن نزع السلاح، كمشاركة في تقديمها أو مقدمة رئيسية لها:

(أ) القرار ٧٢/٧١ - معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو).

(ب) القرار ٤٦/٧١ - العواقب الإنسانية للأسلحة النووية.

(ج) القرار ٤٧/٧١ - التعهد الإنساني بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها.

(د) القرار ٥٠/٧١ - معاهدة تجارة الأسلحة.

(هـ) القرار ٥٤/٧١ - نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي.

(و) القرار ٥٥/٧١ - الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

(ز) القرار ٥٧/٧١ - دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

(ح) القرار ٦٧/٧١ - التحقق من نزع السلاح النووي.

(ط) القرار ٧٤/٧١ - برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح.

(ي) القرار ٨٦/٧١ - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

(ك) القرار ٢٥٨/٧١ - المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى القرار ٢٥٨/٧١ الذي اعتمد بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل ٣٥ صوتا وامتناع ١٣ عضوا عن التصويت، والذي قررت فيه الجمعية العامة تنفيذًا لتوصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي اجتمع خلال عام ٢٠١٦ في جنيف، عقد مؤتمر للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى القضاء التام عليها.

وشاركت المكسيك في الدورة الأولى للمؤتمر التي عقدت من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧ في نيويورك، مقتنعة تماما بأهمية تحقيق حظر على الأسلحة النووية بعد ٢١ عاما من الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وصلت خلالها مفاوضات حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها إلى طريق مسدود.

وبالنسبة للمكسيك، وفي ضوء مقاصد الأمم المتحدة بموجب المادة ١ من ميثاقها، يعد التفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية أمرا ضروريا ويتسق مع الالتزام الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي يسهم في تنفيذها.

وتعتقد المكسيك أن وضع صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية لن يحل محل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب ألا يحس تنفيذ كلا الصكين عندما يحين وقته بإطار المعاهدة الأخرى؛ فالصكان يكمل كل منهما الآخر، مما يعزز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

وتعتقد المكسيك أن الصك الملزم قانونا الذي سيجري التفاوض عليه يجب أن يفي بثلاثة أهداف واضحة:

(١) يجب أن تكون عملية التفاوض بسيطة وسريعة. وسنعتي الأفضلية لأي مبادرة تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف وتتجنب أي تدخل أو تشتيت يصرف عن التركيز على العمليات التي تكمل أيضا نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

(٢) يجب أن يكون نص المعاهدة موجزا وواضحا ويستهدف الغرض الأساسي المتمثل في حظر استخدام الأسلحة النووية أو حيازتها أو تكديسها أو استحداثها أو نقلها أو تخزينها أو نشرها، وكذلك مشاركة ومساعدة الدول الأطراف في أي نشاط تحظره هذه المعاهدة أو التحريض على المشاركة فيه.

(٣) يجب أن تكون المعاهدة شاملة ومفتوحة أمام جميع الدول. ويجب أن تكون المعاهدة مفتوحة أمام جميع الدول، سواء كانت دولاً أطرافاً أو دولاً غير أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المحتملة بالمظلة النووية.

وستوجه هذه الاعتبارات المكسيك في مشاركتها في الدورة الثانية لمؤتمر التفاوض الذي سيعقد من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في نيويورك.

• وبالتوازي مع ذلك، شاركت المكسيك في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠، التي عقدت في فيينا من ٢ إلى ١٢ أيار/مايو.

وتأمل المكسيك في أن تصدر خلال اجتماعات اللجان التحضيرية التي تمثل بداية دورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وثائق يمكن أن تشكل أساسا للوثيقة الختامية

لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠. وستبذل المكسيك أيضا قصارى جهدها لضمان وجود توازن في معاملة الركائز الثلاث للمعاهدة وبأن تكون العملية شفافة وشاملة للجميع.

- وتروج المكسيك بقوة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعالميتها. وبناء على ذلك، شاركت في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي هذا الصدد، قدمت المكسيك، بالاشتراك مع استراليا ونيوزيلندا، مثلما تفعل كل سنة، مشروع قرار بعنوان "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، الذي اعتمد من خلال تصويت في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، شددت المكسيك على ضرورة أن تمتنع جميع الدول عن إجراء تجارب للأسلحة النووية، وسائر التفجيرات النووية أو أي تجارب غير تفجيرية أخرى ذات صلة، بما فيها التجارب دون الحرجة وتلك التي تجرى باستخدام الحواسيب الفائقة القدرة لتحسين الأسلحة النووية، تجنباً لانتهاك روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

- وبالإضافة إلى ذلك، تعزز المكسيك أهداف عدم الانتشار من خلال مشاركتها النشطة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في المؤتمر العام ومجلس المحافظين على السواء. وعملت كمراقب في المجلس منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

ومن خلال الأصول المالية والمساهمات العينية والموارد البشرية والخبرات وأفضل الممارسات، تدعم المكسيك بقوة توطيد وعلمية نظام الضمانات التابع للوكالة، التي وقعت معها بروتوكولا إضافيا دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١١. وتدعم أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية الضمانات وتحسين كفاءتها والتحقق من المرافق والمواد النووية والمشعة من خلال تحسين أنشطة التحقق المتكاملة، وتحديث التكنولوجيات باستمرار، وإجراء تحليل أفضل وأكثر شمولاً للمعلومات الواردة من مصادر متنوعة.

وفي مجال الأمن النووي، تلتزم المكسيك بمعايير الأمان التي وضعتها الوكالة ومبادئها التوجيهية وتوصياتها في مجال الأمن. وتسهم المكسيك أيضا في توسيع وتعميق هذه الأحكام من خلال المشاركة المستمرة للخبراء في اجتماعات ومنشورات اللجان الخاصة ذات الصلة.

وشاركت المكسيك بنشاط في المؤتمر الوزاري للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وتواصل المكسيك تدريب الموظفين التقنيين في مجال الأمن النووي بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال دعمها لتنفيذ اتفاقات دولية مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها، وإعداد مبادئ توجيهية وخدمات استشارية من أجل الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ترى المكسيك أن من المهم تنفيذ نهج شامل وכלي إزاء النظام الدولي للأمن النووي لتشمل المواد والمرافق النووية المستخدمة في الأغراض المدنية والعسكرية على السواء.

وبالمثل، فإن المكسيك، بوصفها مساهما في قاعدة البيانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، تتعاون تعاوناً تاماً مع الوكالة في تطبيق الضمانات في أراضيها وتضطلع برقابة دقيقة على المصادر المشعة في البلد.

- تشارك المكسيك في ائتلاف البرنامج الجديد؛ ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.
- شاركت المكسيك أيضا في مؤتمرات قمة الأمن النووي الأربعة التي عقدت في واشنطن العاصمة (٢٠١٠) وفي سيول (٢٠١٢) وفي لاهاي (هولندا) (٢٠١٤) وفي واشنطن العاصمة (٢٠١٦)، وهي عضو في فريق الاتصال المعني بالأمن النووي المنشأ عملا بالبيان المشترك بشأن مواصلة العمل لتعزيز الأمن النووي العالمي الذي قدمته الولايات المتحدة خلال مؤتمر القمة الرابع، والذي يهدف إلى تحليل وتعزيز المسائل المتعلقة بالأمن النووي. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المكسيك في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لإجراء استعراض للتقدم المحرز في مجال إزالة وإضعاف وإنتاج وتخزين اليورانيوم العالي التخصيب، المنبثق عن البيان المشترك بشأن الحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب والتخلي عنه، الذي قدمته النرويج، والذي يطلب من الدول تقديم تقرير طوعي، ويتضمن التزاما بعقد مؤتمر دولي لقياس التقدم المحرز بشأن اليورانيوم العالي التخصيب، من المقرر أن يعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨.
- تعلق المكسيك أهمية كبيرة على تعزيز النظام المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وكذلك على تنفيذه بفعالية. وفي هذا الصدد، عملت المكسيك مع عدد من البلدان من أجل دعم تنفيذ ذلك القرار في المنطقة، وتشارك في آليات التعاون التي تشمل القطاعين العام والخاص مثل عملية فيسبادن، التي ستستضيف المكسيك اجتماعا إقليميا خاصا بها في حزيران/يونيه ٢٠١٧.
- تشمل الإجراءات الأخرى التي اتخذتها المكسيك لتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار مشاركتها في الذكرى العاشرة للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في حزيران/يونيه ٢٠١٦، والاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالسلامة الكيميائية التابع للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اللذين عقدا في لاهاي (هولندا).

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧]

ترى البرتغال أن تعددية الأطراف هي أنجع طريقة لتحقيق هدف صون السلام والأمن على الصعيد الدولي من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار. وبصدد هذه المسألة، فإن البرتغال طرف في المعاهدات ذات الصلة وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية الرامية إلى منع والقضاء على التهديدات التي يفرضها انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. وتتعاون البرتغال أيضاً مع المنظمات الدولية التي تعمل في هذه المجالات.

والبرتغال طرف في الصكوك والآليات التالية: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية؛ واتفاقية حظر أو تقييد

استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحقة بها (بما في ذلك التعديلات)؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية الأمان النووي؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها.

وتشارك البرتغال أيضاً في النظم التالية لمراقبة الصادرات: نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف؛ ومجموعة أستراليا؛ ومجموعة موردي المواد النووية؛ ولجنة زانغر؛ وترتيب فاسنار المتعلق بضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

وشاركت البرتغال في أنشطة توعية مختلفة سعياً لتشجيع تحقيق عالمية المعاهدات الرئيسية والصكوك القانونية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وبخاصة مع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، من خلال اتصالات رسمية وغير رسمية، ومبادرات من قبيل الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات.

وبعد الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف، كانت البرتغال بين الدول الـ ٥٠ الأولى التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة، والتي تُعدُّ أول صك قانوني لنزع السلاح تعتمد الأمم المتحدة في العقد الماضي.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تعترف البرتغال بالخطر الذي تشكله البلدان التي تملك الأسلحة النووية أو تسعى إلى استحداثها، وبخاصة في المناطق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما ينطوي على ارتفاع احتمالات الخطر.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تدعم البرتغال التنفيذ التام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع المراعاة الدائمة لأهمية وجود تدابير لبناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

وتأمل البرتغال أيضاً في أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح، في أقرب وقت ممكن، برنامج عمل يدعم التفاوض بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، تركز البرتغال على أهمية تنفيذ خطة عمل المعاهدة لعام ٢٠١٠ في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وترى أن تنفيذ خطة العمل بفعالية يشمل وضع حد لحالة الجمود القائمة في مؤتمر نزع السلاح. ووقَّعت البرتغال أيضاً معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدَّقت عليها، وشرعت في تنفيذ أنشطة اتصال بشأن تحقيق عالميتها.

قطر

[الأصل بالعربية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

- تلتزم دولة قطر بقوة بتعزيز التعددية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وتعتبر ذلك أداة رئيسية للتفاوض في هذا الصدد لتحقيق أهداف واسعة، وقد انضمت دولة قطر إلى جميع

المعاهدات ذات الصلة وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتشارك دولة قطر بنشاط كبير في مؤتمر نزع السلاح والمنتديات والاجتماعات ذات الصلة، وهي كذلك من دول عدم الانحياز، وتؤكد دولة قطر على أن كلا من نزع السلاح ومنع الانتشار الشاملين الكاملين لهما أهمية كبيرة ومتلازمة.

- وتؤمن دولة قطر بأنه من المهم المضي قدماً باتجاه كل من الحد من التسلح ومنع الانتشار ونزع السلاح على أسس من العالمية وتعدد الأطراف ومنع التمييز والشفافية بهدف تحقيق نزع شامل وكامل للسلاح تحت رقابة دولية صارمة وبذلك يتم إضفاء الشرعية الدولية على المفاوضات في هذا الصدد.
- وتنادي دولة قطر بتطوير استراتيجيات نزع السلاح ومنع الانتشار، وتأمل في نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، وكذلك تنادي بالتعجيل بسرير معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- وتؤكد دولة قطر على ضرورة تعزيز مؤتمر نزع السلاح بصفته محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

لقد غير القرن الحادي والعشرون التصور الجماعي للأمن الدولي ومفهومه. وأدى مزيج من الأطراف الفاعلة الجديدة والتحديات والتهديدات التي تفاقم حالة عدم التيقن وتعقيدات عصرنا إلى جعل الأمن من أولويات المجتمع الدولي.

وتحدد الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية لعام ٢٠١٦ مكافحة الانتشار باعتبارها مجالا من مجالاتها للتعاون الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى والقارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالمثل، تعكس الاستراتيجية قلقا واهتماما بتعزيز عدم الانتشار في شبه الجزيرة الكورية.

وتضع استراتيجية الأمن الوطني لمواجهة التهديد الذي يمثله انتشار أسلحة الدمار الشامل تهجيا استراتيجية تشمل التعددية الفعالة والتعاون النشط، ولا سيما مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، والشركاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويحدد التوجيه الصادر عن وزارة الدفاع الوطني المشهد الاستراتيجي الحالي بأنه يتميز بوجود تهديد مختلط يجمع بين النزاعات التقليدية والمواجهات غير المتناظرة التي يعززها التواجد في مناطق خارجة عن السيطرة الإقليمية للدول ذات السيادة.

وأصبحت الهجمات السيبرانية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار الحركات والجماعات المتطرفة المسلحة وغير المسلحة، وتدفقات المهاجرين واللاجئين، والاتجار غير المشروع بالأشخاص،

وتنامي ظاهرة التشدد جميعها حقائق مستجدة تستلزم مواجهة متعددة الأطراف وإرادة سياسية وإجراءات متضافرة للإسهام في تحقيق نتائج تفضي إلى السلام والاستقرار الدولي.

وفي عالم يتسم بالعمولة والترابط، يعتبر الأمن قيمة وطموحا بالنسبة للدول والمؤسسات والمناطق والمجتمعات المحلية، وقبل كل شيء، للمواطنين. وانعدام الأمن في عصرنا لا يرجع فقط إلى الدول المعتدية، بل يعزى أيضا إلى جهات فاعلة غير حكومية، وإلى الإرهابيين والمنظمات الإجرامية الأخرى. ويعرقل تدهور الوضع الأمني تنمية الأمم والشعوب، لأن العنف ينكر حق الناس في التقدم. ويعد الأمن أمرا ضروريا لممارسة الحرية وللنهوض بحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

وفي مجال الانتشار، تتمثل إحدى المشاكل الرئيسية تحديدا في وجود العديد من المعاهدات والاتفاقات ونظم الرقابة، وفي ضرورة تنسيق الإجراءات والمعايير، وإن كان هذا أمرا ليس من السهل القيام به دائما. وعلى الرغم من أن جميع البلدان المتماثلة في التفكير، من حيث المبدأ، أطراف في تلك المعاهدات والاتفاقات والأنظمة، وأن الجهود المبذولة لمكافحة الانتشار هي هدف فوري وأكثر أهمية من أي وقت مضى للمجتمع الدولي، فكون أن جميع الدول ليست أطرافا فيها جميعا، وأن معايير القبول والمشاركة تختلف من دولة إلى أخرى، يخلق مشاكل يصعب أحيانا حلها.

ويجب أن يضاف إلى ذلك الدور المتنامي للجهات الفاعلة من غير الدول التي تتسبب في زعزعة الاستقرار في كثير من البلدان في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ولا تخضع هذه الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه لنظم تحديد الأسلحة. ولمواجهة التهديد المتزايد الذي تمثله، فإن عدم الانتشار هو أداة لا غنى عنها، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وعملية الاستعراض الشامل له، التي قادتها إسبانيا خلال رئاستها للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، قد أديا إلى اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، الذي يعزز قدرة المجتمع الدولي على التصدي لتهديد استخدام الإرهابيين والمجموعات الأخرى لأسلحة الدمار الشامل. ويؤكد هذا القرار من جديد ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات لمكافحة الجماعات الإرهابية من خلال زيادة تبادل المعلومات والتنسيق والمساعدة التقنية. ومن ثم تصبح العلاقة أوثق بين مجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي يجري تنسيقها من خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويستلزم التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة واستخدامها على نطاق واسع نموذجا جديدا في مجال عدم الانتشار، ويجعله أكثر تعقيدا كما هو الحال، على سبيل المثال، في حالة الضوابط على النقل غير المادي للمعلومات والمعارف. وهذا ينطبق أيضا على تطوير منظومات الأسلحة الجديدة مثل منظومة الأسلحة التي يمكن تشغيلها من بعد، والتي تشكل مصدر قلق خاص من منظور إنساني. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول أن تقوم على نحو متعدد الأطراف بتحديد واتخاذ التدابير اللازمة للاحتفاظ بضوابط فعالة بشأن الحصول على الأسلحة والتكنولوجيات ذات الصلة، فضلا عن مواصلة ضمان الامتثال لمبادئ قانون النزاعات المسلحة عند استخدام هذه الأسلحة.

وهذه الملاحظات تقودنا إلى المسائل المتعلقة بكيفية التصدي لهذه التحديات، وما هي السبل الضرورية والأكثر فعالية للتصدي لها. ولا شك في أنه تلزم استراتيجية متعددة التخصصات تشمل

مجالات التعاون الحكومي الدولي، واستحداث أدوات مشتركة للرصد والتتبع، وتبادل المعلومات، ووضع ضوابط جديدة أو تنقيح القائم منها. ويشمل نطاق هذه الاستراتيجية نُظم الدفاع الوطنية، وتعزيز الصكوك والمنظمات المتعددة الأطراف، والتعاون في مجال التنمية، والقضاء على الاتجار غير المشروع، وطائفة من المسائل الأخرى.

ويجب علينا تقديم حلول فعالة لمكافحة المخاطر الأمنية الدولية. وتتمثل أنسب خريطة طريق في اتفاق سياسي ودبلوماسي يتجلى في اتفاقيات ملزمة قانوناً بشأن نزع السلاح والحد من التسليح.

وتلتزم إسبانيا بالنظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح. ووقّعت على جميع الاتفاقات الدولية التي تشكل الإطار القانوني والتنظيمي لهذا النظام، وتحافظ على اتباع سياسة نشطة وطموحة ومستمرة لدعم فعاليته بهدف واضح يتمثل في ضمان أن تكون المعاهدات الرئيسية عالمية النطاق. وبالمثل، تشجع إسبانيا الطابع العالمي والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وعلاوة على ذلك، تشارك إسبانيا بدرجة كبيرة في تعزيز عمليات السلام وفي تنشيط النظام المتعدد الأطراف وإدخال الابتكارات عليه بهدف تحويله إلى أداة للسلام والاستقرار والتطور والتقدم. وهذا يستلزم الحد من الأسلحة ومراقبتها، وتشجيع دعم عدم انتشار الأسلحة، ونزع السلاح، فضلاً عن الجهود الرامية إلى مكافحة أوجه عدم المساواة في العولمة، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للاقترب من تحقيق حلم السلام الذي يشمل الأمن والتعايش بين الثقافات لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة لهذا الكوكب.

وبناء على ذلك، تسهم إسبانيا في التنفيذ الفعال للمعاهدات والاتفاقيات، وذلك أساساً من خلال المنظمات الدولية والإقليمية التي تنتمي إليها، مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عن طريق مساهمة شاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية.

ويعد وجود نظام فعال متعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار يقوم على الامتثال الفعال مفتاح تنفيذ الالتزامات المفروضة على الدول. ولا يزيد هذا النهج المتعدد الأطراف من فعالية النظام فحسب، بل يضيف عليه طابعاً شرعياً هاماً.

وثمة حاجة إلى تعزيز فعالية النظام الدولي من خلال صكوك أكثر تماسكاً وزيادة الالتزام السياسي وزيادة الاتفاقات الملزمة قانوناً، مما يحافظ على مصداقية النظام ويحول دون إضعافه بتجنب بزوغ مبادرات ذات أهداف تتداخل مع المعاهدات والاتفاقيات القائمة التي حققت إنجازات واضحة. وينبغي أن تستلزم اللوائح الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول وتشجع نظاماً صارماً وشفافاً للتحقق، تكون مقبولة من جميع الدول. وينبغي أيضاً توسيع نطاق القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء من أجل وضع أطر قانونية تفضي إلى إحراز تقدم حقيقي في مجالات السلام والأمن والتعاون والتقدم العالمي.

وتلتزم إسبانيا بحزم، بصفتها جهة فاعلة على الصعيد العالمي والأوروبي، بإصلاح تعددية الأطراف، بمعنى إننا يجب أن نشارك بقدر أكبر في تحديث علاقاتنا الدولية وآلياتها ومؤسساتها.

وتستلزم أي سياسة مسؤولة تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح تشجيع وضع نظام فعال متعدد الأطراف عن طريق ما يلي:

- تشجيع الطابع العالمي للمعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والنظم الدولية والدفاع عنها وتعزيزها، مع تجنب أي مبادرات موازية مستقلة لعمليات استعراضها، لأنها ستضعف تلك العمليات وتشكك في فعاليتها.
 - السعي إلى إيجاد حلول سياسية شاملة تؤدي إلى منع أو ردع أو وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية.
 - تضمين السياسة الأمنية العامة سياسات تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح.
 - النظر في إمكانية إدراج "بنود عدم الانتشار" في العلاقات الثنائية والإقليمية.
 - تعزيز دور مجلس الأمن.
 - تشجيع التنفيذ الوطني للالتزامات الدولية.
 - تحسين فعالية آليات التحقق من خلال الدعم السياسي والاقتصادي والتقني.
 - تعزيز نظم مراقبة الصادرات والواردات المتعلقة بمواد الدفاع والمواد ذات الاستخدام المزدوج، وكذلك توسيع نطاق العضوية فيها.
 - تدعيم تدابير مراقبة عمليات النقل غير المادي للتكنولوجيا.
 - تعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الدولي.
 - تدعيم المساعدة التقنية فيما بين الدول والتعاون من أجل التنمية.
 - تشجيع التجارة المشروعة والمسؤولة في مواد الدفاع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، ومنع الاتجار غير المشروع بها.
 - تيسير التعاون فيما بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والصناعات التي يكون لها نفس الهدف
- ولا يمكن التصدي بنجاح لتهديد السلام والأمن الدوليين الذي يفرضه انتشار أسلحة الدمار الشامل، المقترن بظواهر أخرى كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والدول الفاشلة والنزاعات الإقليمية، إلا بوجود نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية.
- وانتخاب إسبانيا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية للمنظمة المعهود إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، إنما يعكس اعتراف المجتمع الدولي بالدور الهام الذي تؤديه إسبانيا في العالم، والتزام هذا البلد بتعددية الأطراف وبمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.